النقد

٣ – تاريخ الاسلام السياسى

تأليف الدكتور حسن ابراهيم حسن

مصادر الكتاب

لأستاذ كبير

ألممت فى كلتى السابقتين بما تأخذه النظرة العجلى من الأغلاط التاريخية والجغرافية الواقعة فى كتاب « تاريخ الاسلام السياسى » وهى لعمرى أغلاط يذهب بعضها بمحاسن أى كتاب يرد فيه فكيف بها كلها : وأريد فى هذه الكلمة أن أعرض فى شىء من النقد لمصادر هذا الكتاب ، وأن آتى بعد ذلك على بعض عيوب لحظها على طريقة المؤلف فى أخذه عن المصادر المذكورة ، وكم كنت أود ، على الله ، أن تكون كلمة اليوم كلمة ثناء أكيل للمؤلف جزافاً لعلى أمحو ما عساه أن يكون قد علق بنفسه من جراء المقالين السابقين ، ولكن شاء سوء حظى عنده أن يجىء الأمر على غير ما أريد

* * *

كل من يطلع على « تاريخ الاسلام السياسى » تبهره من غير شك كثرة المصادر التى تدل على أن المؤلف رجع اليها فى وضع كتابه ، فما من صفحة من صفحاته ، ولا فقرة من فقره إلا وهى تحتوى على أقل تقدير إحالة واحدة للقارئ على مرجع من مراجع التاريخ الاسلامى القديمة والحديثة . ثم إن المؤلف لا يكتفى بذكر مراجعه منثورة مفرقة على الفصول والصفحات والفقر والأسطر ، بل هو يوردها فى آخر كتابه مجموعة منسوقة فى بضع صفحات تروع النظر والفؤاد جميعاً

وإيراد المراجع العلمية على هذا النحو واجب محتوم فى البحوث العلمية الدقيقة التى يراد فيها الإدلاء بنظرية علمية جديدة أو بسط وجهة نظر مستطرفة . أما فى الكتب العامة التى يقصد أن تكون فى متناول الطلاب المثقفين فقد جرى العرف بأن يقتصر من ذكر المراجع فى صلب الفصول على الضرورى ، ثم يذيل كل فصل بذكر المراجع التى استعان المؤلف بها فى كتابة الفصل تبرئة لذمته وتوسعة على الطالب والقارىء الراغب فى سعة الاطلاع وكثرة التحصيل . ومما يبعث على سلوك هذه الطريقة أن الأصل فى الكتب المؤلفة للطلاب وراغبى الثقافة ، أن يكون واضعوها من أعلام العلماء وجهابذة الأساتذة ، ممن لهم فى العلم قدم راسخة ومكانة عالية تحمل قراءهم على تصديقهم فيما يقررون وما اليه يذهبون

ومع أن كتاب « تاريخ الاسلام السياسى » من الصنف الثانى فقد آثر المؤلف ركوب الطريقة التى تتبع فى الصنف الأول ، فحمل متن كتابه من الشروح والحواشى حملا ثقيلا ، وكلف نفسه شططا وقراءه مشقة وعنتا . ولم كل هذا ؟ لا لشىء سوى ابتغاء السمعة عند الناس وأن باقى فى روع القارىء أنه فى التاريخ واسع الاطلاع ، طويل الباع ، قد وعى ما كتبه الأوائل والأواخر

على أن نظرة ناقدة الى المراجع المذكورة كفيلة بأن تثبت أن كثرتها الى حد بعيد صورية لا حقيقية ، فان حرص المؤلف على التكثر والتزيد قد حمله فى كثير من الأحيان على أن يدلل على ما لا يحتاج الى دليل ، وأن يعدد المراجع ولو كانت فى سرد أمرها ترجع الى مصدر واحد . فمن من تلاميذ المدارس لا يعرف نص الخطبة التى افتتح بها أول الخلفاء الراشدين عهده ؟ إنها أشهر من أن تجهل . ومع ذلك فالمؤلف الكريم يحيل قارئه عند إيراده نص هذه الخطبة على أربعة كتب قديمة متضمنة لها ذاكرا اسم الكتاب واسم المؤلف ورقم الجزء والصفحة والطبعة ومكان الطبع ! كذلك الحديث الذى يزعم رواة العرب أنه جرى بين أبى سفيان وبين هرقل قيصر الروم فى الشام . وهو حديث يحمل فى ثناياه أدلة ضعفه وانتحاله ، وهو على فرض صحته ليس بذى خطر ، ولا يقدم فى فهم سيرة الرسول ولا يؤخر . ومع ذلك ، فالمؤلف يورده بنصه على طول ذلك النص ثم يحيل القارىء على الكتب القديمة التى ذكرته ، وقد ذكر منها

خمسة أكثرها شروح مختلفة على متن البخارى . لو أن المؤلف قصد الى مناقشة هذه النصوص ومقارنة رواياتها المختلفة بعضها ببعض ، وبيان ما تتفق فيه وما تختلف من حيث اللفظ والمعنى ، ثم الوصول بعد ذلك الى حكم يكون لها أو عليها ، لكان للمشقة التى عنى نفسه وقارئه بها ما يجيزها ويسوغها . أما وهو لم يقصد الى شىء من ذلك فقد انتفت المزية وبقيت المشقة

* * *

ثم إن هذه الكثرة صورية من وجه آخر أكثر خطرا وأضر بقيمة الكتاب العلمية وبمقدرة مؤلفه على نقد مراجعه وتقويمها ذلك بأن المؤلف كثيرا ما يأخذ عن كتب أثبت البحث العلمى الدقيق أنها لا يصح الاعتماد عليها بحال فى معرض التدليل العلمى الصحيح . فهو يعتقد أن الكتاب القصصى المسمى « فتوح الشام » للواقدى حقا ، ثم يذهب يستميت به فى الفصل الذى عقده لفتح العرب الشام ، وينقل عنه صفحات برمتها ، ثم لا يكتفى بذلك بل يتبرى لمناقشته ومجادلته . فليأذن لنا الدكتور أن نقول له إن هذا الكتاب ليس للواقدى ، بل ليس من آثار عصر الواقدى ، وإنما هو كتاب كتب بعد زمن الواقدى بمئات السنين : كتب على أغلب الظن إبان الحروب الصليبية لبث الحمية الدينية فى نفوس الجمهور وترغيبه فى مجاهدة الصليبيين بتذكيره بفعال آبائه فى الشام . ونفس عبارة الكتاب من النوع القصصى الحماسى . جاء فى دائرة المعارف الاسلامية فى ترجمة الواقدى ما يأتى :

Les Futuh al sham et al Irak, ne sont pas conservées; les livres qui circulent sous ce nom proviennent d'une époque postérieure et sont faussement attribués à Wakidi »

« إن كتابى فتوح الشام والعراق قد فقدا . أما الكتابان المتداولان بهذا الاسم فيرجعان الى عصر متأخر ، وهما مضافان إلى الواقدى خطأ . »

وترجمتها

كذلك يعتمد المؤلف فى عدة مواضع من كتابه على كتاب آخر زائف هو كتاب « الامامة والسياسة » المنسوب الى ابن قتيبة وكل شىء فى هذا الكتاب يدل على أنه ليس لابن قتيبة . وإنما هو فى غالب الظن لكاتب أندلسى أراد تسلية الخاصة باسم الحياة السياسية الاسلامية فوضع هذا الكتاب الذى يعتبر من الناحية الأدبية قطعة فنية ، وإن كان من الناحية التاريخية لا يعول عليه على الاطلاق . وفى ذلك يقول المستشرق الانجليزى مرجوليوث فى كتابه « مؤرخو العرب » فى ص ١٢٥

« Its falsification or ignorance of history is so glaring that it cannot be ibn Qutaibah's work »

وترجمته « أن ما فى هذا

اعلان

وزارة الأوقاف

بصفتها ناظرة تقبل عطاءات بقسم الادارة لغاية ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن أعمال الرخام اللازمة لمشهد إبراهيم أغا مستحفظان الأثرى بشارع باب الوزير ومسجد الأشرف برسباى بالصحراء وأعمال الحفظ والترميم اللازمة لمنزل على كتخدا الأثرى الكائن بدرب الحجر

وذلك على مقتضى الشروط والقيود المرسومية وعقد المقاولة والمقايسات الابتدائية الخاصة بها الموجودة بإدارة قسم الآثار العربية بمركزه الكائن بشارع إبراهيم باشا رقم ٣ (عابدين)

ويمكن الحصول على نسخة من مقايسات الأعمال المذكورة نظير دفع مبلغ ٢٠٠ مليم عن كل نسخة

ويجب أن يكون العطاء موضحاً بالأرقام والكتابة وأن يكون مصحوباً بتأمين قدره ٢٪ من قيمته وإلا فلا يلتفت إليه

ولا يجوز لصاحب العطاء أن يسحب عطاءه أو أن يطلب تعديله بل يظل مرتبطا به بجميع شروطه مدة شهرين إلى أن تبت الوزارة فى العطاء المذكور ، فإن لم تعلنه الوزارة بقبول عطائه فى خلال هذه المدة فيمكن له حينئذ حق العدول عنه أو تعديله مع عدم ارتباط الوزارة بما يدخله من التعديلات على العطاء المذكور

ومن يرسو عليه العطاء يكون ملزماً بتكملة التأمين إلى ١٠٪ عند التعاقد

ولمقدمى العطاءات الحق فى الحضور أثناء فتح المظاريف فى صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٥ منه

والوزارة حرة فى قبول أو رفض أى عطاء بدون إبداء الأسباب

الكتاب من تكذيب للتاريخ أو جهل به ، لفاضح بحيث لا يمكن أن يكون من تصنيف ابن قتيبة . »

ثم إن المؤلف كثيراً ما يستمد ويقتبس من كتب منها ما قد أصبح قديماً قاصراً من حيث المستوى العلمي ، ومنها ما هو تاوى الأهمية ، ومنها الضعيف ، ومنها ما قصد بكتابته الى التثقيف العام . من هذه : « تاريخ العرب » لسديو ، و « موجز تاريخ العرب » للسيد أمير علي ، و « الحضارة العربية » لجوستاف لوبون » ، و « أتباع محمد » لواشنجتن أيرفنج

إن هذه الكتب وكثيراً غيرها قد وضعها في أغلب الأحوال هواة قصدوا بها ناحية الثقافة العامة والتصوير المجمل ، فكثرة الاستدلال بها في مقام البحث الجدي ترخص لا مسوغ له

* * *

هذا عن مبلغ نقد المؤلف لبعض أمهات مصادره . أما مذهبه في الانتفاع بهذه المصادر إجمالا فلنا عليه بعض الاستدراك . فهو مفرط في الأخذ عنها والاقتباس منها ، بحيث أنك في كثير من فصول الكتاب تبحث عن شخصية المؤلف فلا تجدها أو تجدها ضئيلة ضعيفة ، خذ لذلك مثلا الباب الأخير من أبواب الكتاب الخاص بالحضارة الاسلامية في عصر الخلفاء الراشدين والأمويين ، وهو باب كان يمكن المؤلف أن يجول فيه ويصول ، ومع ذلك فهو لا يخرج عن كونه مجرد تلخيص لكتاب « الخلافة » لارنولد ، وكتب الحضارة الاسلامية والأدب العربي لفون كريمر والسيد أمير علي ونيكلسن . أن الأمر هنا أمر تكرار لا ابتكار

وقد يخطئ المؤلف بعض من يأخذ عنهم مخطئة لا حق له فيها . من ذلك أنه عند كلامه على الخوارج استشهد بقول صاحب كتاب « الفخري » : « وصدرت منهم أمور متناقضة تدل على أنهم يخبطون خبط عشواء ، منها أن رطبة سقطت من نخلة فتناولها رجل ووضعها في فيه ، فقالوا له أكلتها غصبا وأخذتها بلا ثمن ، فألقاها ، ومنها أن خنزيراً لبعض أهل القرى مر بهم فضربه أحدهم بسيفه فمقره فقالوا هذا فساد في الأرض ، فمضى الرجل إلى صاحب الخنزير وأرضاه ، ومنها أنهم كانوا يقتلون النفس التي حرمت إلا بالحق ، قتلوا عبد الله بن خباب ، وكان خباب من كبار الصحابة ، وقتلوا عدة نساء وسبوا ، وفعلوا أفاعيل من هذا القبيل » هذه العبارة التي يصح أن تعتبر مثلاً للتناقض يعلق عليها المؤلف بقوله : « ترى أن هذا ليس من التناقض في شيء ، وإنما هو أقرب إلى أن يكون غلوا في تطبيق مذهبهم » !!

ومن ذلك نقده الهادم لحاجي خليفة ، لا لشيء سوى أنه أورد خبراً لم يرضه المؤلف فيقول : « ومثل هذا المؤرخ لا يؤخذ بكلامه ولا يعول عليه في المسائل التاريخية الهامة لأنه كان متأخراً في الزمن فقد توفي سنة ١٠٦٧ هـ » وهو تعسف في الحكم من غير نزاع ، ومن هذا القبيل أيضاً تصديه لمرجوليوث في أمر الرجلين اللذين تزعم الرواية العربية أن كسرى أمر عامله على اليمن أن ينفدهما إلى الرسول ليأتياه به ، فلما قدم الرجلان على الرسول أخبرهما النبي بأن كسرى قتل وأن ابنه هو الذي قتله . فمرجوليوث يأخذ من هذه الرواية أن النبي كان له من يأتيه بالأخبار . أما المؤلف فبدلاً من أن ينقد الرواية العربية ، ليرى هل من المعقول أن ينفذ كسرى من طريق عامله على اليمن رجلين اثنين إلى سيد الحجاز ليأتياه به ، فانه يأخذ في الرد على مرجوليوث لأنه لم ينظر الى المسألة نظر المسلم المؤمن بنبوة محمد (صلعم) ، ولو أنه عمد إلى نقد الرواية أو تأولها على أقل تقدير لأنهارت دعوى مرجوليوث من تلقاء نفسها

والمؤلف يسهو أحياناً فيذكر أنه أخذ من مصدر بعينه أخذاً مباشراً ، في حين أنه يكون قد أخذ عنه بالواسطة ، فهو يحيل القارىء في ص ٨٠ وغيرها على ما يسميه هو المجلد الثاني من كتاب « بقية الوثنية العربية » Reste Arabischen Heidentums للمستشرق الألماني فلها وزن . والواقع أن الكتاب المذكور يقع في مجلد واحد فقط ، ولكنه طبع مرتين ، فلو أنه رجع اليه حقاً لما وقع في هذا الخلط القبيح

وعلى كثرة من يستشهد المؤلف بهم في كتابه وذكره أسماءهم مباهياً بتلمذته لبعض المستشرقين منهم ، كارنولد ونيكلسون ، تراه ينسى أن يذكر أن الفصل الذي عقده لمكتبة الأسكندرية كله ملخص من كلام دكتور بطلر في كتاب « فتح العرب لمصر » والغريب أنه يحيل في ختام هذا الفصل على كتابه هو « عمر بن العاص »

وبهذه المناسبة نقول أن المؤلف غمط حق مؤرخ جليل وعالم كبير طالما جلس المؤلف منه مجلس التلميذ من الأستاذ ، ذلك هو المرحوم الشيخ محمد الخضري بك الذي طوى الموت ما بينه وبين هذه الدنيا بما فيها من غدر ومحال ، وباطل وغرور . لقد انتفع المؤلف بعلم هذا الشيخ حياً وميتاً كما يدل كلامه على شرعية القتال ، ثم هو يبخل بأن يذكر اسمه ضمن من أخذ عنهم . فيا ليت شعري إذا كنا لا نظفر بالوفاء عند تلاميذنا ، فعند من سواهم يكون الظفر بالوفاء ؟ ؟

(يتبع)

مؤرخ